

الباب الثاني

الفصل الأول

في أقسام الإرث ، ومراتب الورثة ، وعددهم ، وطريقة توزيعهم

المبحث الأول : في أقسام الإرث :

ينقسم الإرث قسمين : أحدهما مجمع عليه ، والآخر مختلف فيه ، أما المجمع عليه عند الفقهاء فقسمان هما : الإرث بالفرض والإرث بالتعصيب . يقول صاحب الرحبية :

واعلم بأن الإرث نوعان هما فرض وتعصيب على ما قسمنا أولاً - الإرث بالفرض : هو استحقاق الوارث لسهم معين مقدّر بالكتاب أو السنة أو الإجماع ، وبعبارة أخرى هو النصيب المقدّر للوارث كالنصف والربع والثلث وهكذا .

ثانياً - الإرث بالتعصيب : هو استحقاق الوارث لما بقى من بعد أصحاب الفروض ، أو استحقاقه لجميع التركة عند عدم أصحاب الفروض ، وعلى ذلك فليس للعاصب سهم مقدّر ولا نصيب محدد . ويقدم الإرث بالفرض على الإرث بالتعصيب ، لقول النبي ﷺ : « أَلْحَقُوا الْفَرَايِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا أَبَقَتْهُ الْفَرَايِضُ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ » ، أى لأقرب . أما ما هو مختلف فيه بين الفقهاء فهو الإرث بقرابة الرحم ، وذلك على النحو الآتي : عند الحنفية : يستحق هؤلاء الإرث عند عدم ذوى الفرائض والعصبات .

عند الحنابلة : استثناء الزوجين من أصحاب الفروض ، أى أن ذوى الأرحام يرثون عند عدم العصبات وعدم أصحاب الفروض غير الزوجين . أما المالكية والشافعية : فالمشهور عندهم أنه لا يرث ذوو الأرحام ، كالألّا يرث على أصحاب الفرائض ، بل يصير المال لبيت المال .

وأقضى المتأخرون من الشافعية بالرد على أصحاب الفرائض غير الزوجين بنسبة ما أخذ كل منهم ، فإن لم يكونوا صُرف إلى ذوى الأرحام ، وكذلك قال المتأخرون من المالكية .

المبحث الثاني : فى مراتب الورثة .

يتضح مما سبق أن الورثة كلهم ليسوا على درجة واحدة ، وإنما هم على مراتب ، فيبدأ بتوريثهم عند جمهور الفقهاء على النحو التالى :

١ - أصحاب الفروض .

٢ - العصباء النسبية : وهم الأقارب الذكور من جهة الأب ، فيأخذون الباقي بعد أصحاب الفرائض ، أو يأخذون التركة كلها عند عدمهم ، كالابن وإن نزل ، والأب ، والأخ الشقيق أو لأب ، والعم الشقيق أو لأب .

٣ - العصبية السببية : وهو المعتق ، أو مولى العتاقة ، ذكرًا كان أو أنثى ، أى أن من أعتق عبداً أو أمة كان الولاء له ، ويورث المتوفى إذا لم يكن له عصبية نسبية ، فيأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض ، ويأخذ التركة كلها إذا لم يكن للمتوفى أحد منهم .

(وهذا الصنف لا يوجد فى زماننا الحاضر ، لذلك رتبته القانون فى نهاية الورثة كما سيأتى) .

٤ - الرد على أصحاب الفروض غير الزوجين : أى أنه إذا لم يكن للميت أقارب من أصحاب العصباء النسبية وقد بقى من التركة شيء فإنه يُرد على ذوى الفروض النسبية فقط ، بنسبة سهامهم المقدرة ، ولا يُرد على أصحاب الفروض السببية : أى الزوج والزوجة ، إذ لا قرابة لهما بعد أخذ فرضهما .

٥ - ذوى الأرحام : وهم أقارب الميت الذين ليسوا بأصحاب فروض ، ولا عصباء ، وقد يكونون من الذكور الذين تتوسط بينهم وبين الميت أنثى : كأب الأم أى الجدّ لأم (والخال ، وابن البنت ، وابن الأخت أو من الإناث : كالعمة والخاله ، وبنت الأخ وبنت البنت . هذا وتوريث ذوى الأرحام هو

مذهب الحنفية والحنابلة وبه قال المتأخرون من المالكية والشافعية وبهذا أخذ القانون .

٦ - الرد على أحد الزوجين : وذلك عند عدم وجود صاحب فرض ، أو عاصب نسبي ، أو ذوى رحم .

٧ - الموصى له : بما زاد على الثلث ، ولو كانت الوصية بجميع المال ، (وهو مذهب الحنفية والحنابلة) .

٨ - بيت مال المسلمين : فإذا لم يوجد أحد من الورثة ، على ما سبق بيانه ، وُضعت التركة في بيت المال ، أى (الخزانة العامة) لمصلحة المسلمين جميعا .

هذا وقد انفرد الحنفية بالقول بتوريث (مولى الموالاة) وصُورته أن يتعاقد شخص مجهول النسب مع آخر على أن يتحمل عنه الدية حال جنايته ، ويورثه إذا مات ، ويسمى هذا الذى يقبل ذلك (مولى الموالاة) ، فيأخذ جميع التركة جال انعدام أصحاب الفروض النسبية والعصبات وذوى الأرحام ، أو يأخذ الباقي بعد فرض أحد الزوجين إذا كان هذا الحليف متزوجا .

وقد خالف جمهور الفقهاء الحنفية في ذلك ، وبرأى الجمهور أخذ القانون فلم يعتبر هذا الصنف من الورثة ولم يعدّه منهم .

وبناء على ما سبق ، فقد رتب القانون المستحقين للتركة على النحو الآتي :

- ١ - أصحاب الفروض .
- ٢ - العصبات النسبية (المواد : ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠) .
- ٣ - الرد على أصحاب الفروض غير الزوجين (المادة ٣٠) .
- ٤ - ذوو الأرحام . (المادة ٣١) .
- ٥ - الرد على أحد الزوجين . (المادة ٣٠) .
- ٦ - العصبة السببية (المادة ٣٩ ، ٤٠) .
- ٧ - المقر له بنسب محمول على الغير . (المادة ٤١) ، ونص المادة : « إذا أقر الميت بالنسب على غيره استحق المُقرُّ له التركة إذا كان مجهول النسب ولم يثبت نسبه من الغير ولم يرجع المُقرُّ عن إقراره ، ويشترط في هذه الحالة

أن يكون المقر له حيا وقت موت المقر أو وقت الحكم باعتباره ميتا وألا يقوم به مانع من موانع الإرث .

٨ - الموصى له بأكثر من الثلث .

٩ - الخزانة العامة أي بيت المال (٤٥) .

وقد نصت المادة الرابعة على الحالات الثلاثة الأخيرة، ففي نهايتها ————— :

(فإذا لم يوجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتي :

أولاً : استحقاق من أقر له الميث بنسب على غيره ،

ثانياً : ما أوصى به فيما زاد على الحد الذي تنفذ فيه الوصية ، فإذا لم يوجد

أحد من هؤلاء آلت التركة وما بقي منها إلى الخزانة العامة) .

المبحث الثالث : في عدد الورثة :

عدد الوارثين من الرجال - المجمع على توريثهم - عشرة ، ويحصلون على

الإرث فرضاً أو تعصيباً ، أما النساء فالوارثات سبع ، وذلك على النحو التالي:

أولاً - الوارثون من الرجال :

١ - الابن .

٢ - ابن الابن وإن نزل .

٣ - الأب .

٤ - الجد الصحيح وإن علأ .

٥ - الأخ (الشقيق أو لأب أو لأم) .

٦ - ابن الأخ الشقيق أو لأب .

٧ - العم الشقيق أو لأب .

٨ - ابن العم الشقيق أو لأب .

٩ - الزوج .

١٠ - المعتق .

(٤٥) وانظر تفصيل المستحقين الثلاثة في الفصل السابع من الباب الرابع.

ويلاحظ أن جميع هؤلاء الرجال عصبية ماعدا الأخ لأم والزوج فإنهما صاحباً فرض (إلا إذا كان أحدهما ابن عم فيرث بالوصفين) ، ولهذا قيل : إذا انفرد واحد من الذكور ورث جميع المال إلا الزوج والأخ لأم .
هذا ، وقد جمع هؤلاء العشرة صاحب منظومة (الرحبية) في الميراث بقوله :

والوارثون من الرجال عشرة	أسماءهم معروفة مشتهرة
الابن وابن الابن مهما نزلا	والأب والجد له وإن علا
والأخ من أى الجهات كانا	قد أنزل الله به القرآنا
وابن الأخ المدلى إليه بالأب	فاسمع مقالا ليس بالمكذب
والعم وابن العم من أبيه	فاشكر لذي الإنجاز والتب
والزوج والمعتق ذو الولاء	فجملة الذكور هؤلاء

ثانياً - الوارثات من النساء :

- ١ - البنت .
- ٢ - بنت الابن (وإن نزلت) .
- ٣ - الأم .
- ٤ - الجدة الصحيحة (وإن غَلَّت) .
- ٥ - الزوجة .
- ٦ - الأخت (من أى الجهات) .
- ٧ - الْمُعْتَقَةُ .

ويلاحظ أن جميع هؤلاء الإناث صاحبات فرض ، عدا المعتقة فهى من العصبية ، كما أن بعضهن قد يرثن بالتعصيب لقاعدة :

(اجْعَلُوا الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصْبَةً) كما سيأتى .

وقد ذكر صاحب الرحبية الوارثات بقوله :

والوارثات من النساء سبع	لم يعط أنثى غيرهن الشرع
بنت وبنت ابن وأم مشفقة	وزوجة وجدة ومعتقة
والأخت من أى الجهات كانت	فهذه عدتهن بـانت

المبحث الرابع : في طريقة التوريث :

قبل أن نتناول طريقة التوريث ، ينبغي أن نذكر أن الفروض المقدرة في القرآن الكريم ستة ، جمعها صاحب الرحبية بقوله :

فالفرض في نص الكتاب ستة لا فرض في الإرث سواها البتة
نصف وربع ثم نصف الربع والثلث والسدس بنص الشرع
والثلثان وهما تمام فاحفظ فكل حافظ إمام
وإليك بيانها على التفصيل :

١ - النصف . ٢ - الربع . ٣ - الثمن .
وتسمى هذه الثلاثة (النوع الأول) لأن مقاماتها متداخلة بعضها في بعض .

٤ - الثلثان . ٥ - الثلث . ٦ - السدس .
وتسمى هذه الفروض (النوع الثاني) لتداخل مقاماتها بعضها في بعض أيضا .

ويمكن معرفة هذه الفروض الستة بطريقتين :

إحداهما : طريقة التدرج ، وهي أن نقول في بيانها :

أ - (النصف) ونصفه وهو (الربع) ونصف نصفه وهو (الثمن) .
ب - (الثلثان) ونصفهما وهو (الثلث) ونصف نصفهما وهو (السدس) .

ج - النصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما .

والأخرى : طريقة الترقى ، وهي أن نقول :

أ - (الثمن) وضعفه (الربع) وضعف ضعفه (النصف) .
ب - (السدس) وضعفه (الثلث) وضعف ضعفه (الثلثان) .
ج - الثمن والسدس وضعفهما وضعف ضعفهما .

أما عن كيفية توريث أصحاب الفروض - أي طريقة التوريث - فقد سلك فيها العلماء طريقتين :

إحداهما : الكلام على كل فرض من الفروض الستة على حدة ؛ فيذكر النصف ، ومن يرث به ، ثم الربع ومن يرث به وهكذا^(٤٦).

والأخرى : الكلام على مستحقى الفروض ، وبيان أحوالهم كل على حدة ؛ فيذكر الزوج بأنه تارة يرث النصف وتارة يرث الربع ، ويذكر الأم بأنها حينئذ ترث الثلث ، أو ثلث الباقي ، وحينئذ ترث السدس ، وهكذا .

وسوف نسلك - بإذن الله تعالى - هذه الطريقة لأنها أقرب إلى الفهم ، وأبعد عن تشتت الذهن الذى تتطلبه الطريقة الأولى ، فضلا عن كونها طريقة القرآن الكريم ، حيث ذكر المولى سبحانه وتعالى أصحاب الفروض وأحوال كل منهم ، فألى بيان ذلك ، وبالله تعالى التوفيق .



(٤٦) ومن سار على ذلك النهج صاحب الرحية ، فيقول عن النصف وأصحابه مثلا :
فالنصف فرض خمسة أفراد الزوج والأنثى من الأولاد
وبنت الابن عند فقد البنت والأخت في مذهب كل مفتى
وبعدها الأخت التى من الأب عند انفرادهن عن معصب
ويقول في الثمن :

والثمن للزوجة والزوجات مع البنين أو مع البنات
أو مع أولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع شرطا فافهم

الفصل الثانى

فى : أصحاب الفروض

تمهيد :

أصحاب الفروض هم الذين ذكرهم الله تعالى فى آيات الموارث من سورة النساء ، وحدد سبحانه وتعالى نصيب كل منهم وأحواله المختلفة .

وقد نصت المادة (الثامنة) من القانون على هؤلاء بقولها :

« الفرض سهم مقدّر للوارث فى التركة ، ويبدأ فى التوريث بأصحاب الفروض وهم : الأب ، الجد الصحيح وإن علا ، الأخ لأم ، الأخت لأم ، الزوج ، الزوجة ، البنات ، بنات الابن وإن نزل ، الأخوات لأب وأم ، الأخوات لأب ، الأم ، الجدة الصحيحة وإن علت » .

ويلاحظ على أصحاب الفروض ما يلى :

أولاً - منهم من هو فى جميع حالاته صاحب فرض ، فلا يرث بالتعصيب بغيره ، وهم :

١ - الزوج (اللهم إلا إذا كان ابن عم ولم يوجد قبله أحد من العصبات فإنه يرث الباقي بالتعصيب بعد فرضه المقدر) .

٢ - الزوجة .

٣ - الأم .

٤ - الجدة .

٥ - الإخوة والأخوات لأم (ويستثنى الأخ لأم إذا كان ابن عم فى ذات الوقت فيرث بالتعصيب بشرطه) .

ثانياً - ومنهم من يكون فى بعض الأحيان عاصباً بنفسه ، وهم :

١ - الأب .

٢ - الجد : عند عدم الفرع الوارث مطلقاً ، أو مع وجود الفرع

المؤنث .

ثالثاً - ومنهم من يكون في بعض الأحوال عاصباً بغيره ، وهن :

١ - البنت الصليبية .

٢ - بنت الابن .

٣ - الأخت الشقيقة .

٤ - الأخت لأب .

رابعاً - ومنهم من هو عاصب مع غيره ، وهن :

(الأخوات الشقيقات ، أو لأب) إذا اجتمعن مع البنات ، أو بنات الابن.

هذا ويلاحظ أن العلماء في تناولهم لأصحاب الفروض لم يسيروا على ترتيب واحد، فمنهم من يبدأ بالرجال ثم يثني بالنساء، ومنهم من يخلط بينهم ويبدأ بالأب مثلاً، ومنهم من يبدأ بالأم ، ومنهم من يبدأ بالزوج ، وكذلك فعلت المادة (الثامنة) من القانون حيث لم تراعى ترتيباً معيناً عند ذكر أصحاب الفروض .

وقد آثرت ترتيب الورثة حسب ترتيب القرآن الكريم لهم - أعني تناول آيات الموارث لأحوالهم ، ولم أر هذا الترتيب في الكتب التي اطلعت عليها . ويمتاز هذا الترتيب فضلاً عن كونه ترتيب القرآن العظيم ، بسهولة استخراج أصحاب الفروض ، ويُسر معرفة فروضهم وأحوالهم المختلفة خاصة لمن يحفظ آيات الموارث الثلاث ، ويبدو ذلك فيما يلي :

أولاً - في الآية رقم (١١) من سورة النساء :

بيان لحالات الأولاد ، وأصحاب الفروض فيها هن : (البنات وبنات

الابن) .

ثم حالات الأبوين ، ويلحق بهما الجد والجدة فيكون الترتيب : البنت وبنت الابن والأب والجدّ الصحيح والأم والجدة الصحيحة، (فجملة أصحاب الفروض في الآية عددهم ستة) .

ثانياً - في الآية رقم (١٢) التالية :

بيان لأحوال كل من : (الزوج والزوجة ، والإخوة والأخوات لأُم وهؤلاء ثلاثة) .

ثالثاً - في الآية الأخيرة من سورة النساء ، بيان لأحوال : (الأخت الشقيقة والأخت لأب) وهاتان اثنتان، أما الإخوة الأشقاء أو لأب فإنهم من العصبات وليسوا من أصحاب الفروض. وعلى ذلك يكون مجموع أصحاب الفروض أحد عشر حسبما سبق . وهو رقم الآية الأولى التي تحدثت عن أصحاب الفروض ، أي الآية رقم (١١) . وإليك - استعانة بالله وتبركاً بالآيات المباركات - بيان أحوال كل صاحب فرض على حدة حسب الترتيب السابق، وذلك في اثني عشر مبحثاً (وذلك بإضافة مبحث الوصية الواجبة) .

المبحث الأول : في "البنات" .

للبنات الصليبات ثلاث حالات ، هي :

الأولى - التعصيب بأخيهن الذكر (وهو ابن المتوفي) وسواء أكان الأخ شقيقاً أو لأب فقط ، (فلا يعصيهن الأخ من الأم) وسواء أكانت البنت واحدة أم أكثر ، والأخ واحداً أم أكثر .

فيأخذ الذكر ضعف الأنثى ، وذلك بعد أن يأخذ أصحاب الفروض سهامهم المقدرة.

والدليل على ذلك قول المولى تعالى شأنه :

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ .

الثانية - الثلثان للبتين فأكثر ، إذا لم يكن معهن من يعصيهن وذلك قوله سبحانه : ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ ، ويتأيد ذلك بحديث جابر قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله ﷺ بابنتيه من سعد ، فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ فِي أُحُدٍ شَهِيدًا وَإِنْ عَمَّهُمَا أَحَدٌ مَالَهُمَا فَلَمْ يَدَعْ لهُمَا مَالًا وَلَا يَنْكِحَانِ إِلَّا بِعَمَالٍ ، فقال ﷺ يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ ، فزلت آية الموارث ، فأرسل رسول الله ﷺ إلى عَمَّهُمَا فَقَالَ : "أَعْطِ ابْنَتَيْ سَعْدِ الثُّلُثَيْنِ ، وَأَمَّهُمَا الثُّمْنُ ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ" . (رواه الخمسة إلا النسائي) .

فكان ذلك أول ميراث قسّم في الإسلام ، وكان حكمه عليه السلام أفضل بيان .

الثالثة - النصف للواحدة إذا انفردت عمن يساويها وعمن يعصبها . أى يكون لها فرضها المقدر وهو النصف استنادًا إلى قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ .

وبناء على الحالات الثلاث ، فلو توفى عن بنت وأخ شقيق للمتوفى : فلبنت النصف فرضا لانفرادها وعدم من يعصبها ، والباقي للأخ الشقيق تعصيا .

ولو توفى عن أب وبنتين : فلبنتين الثلثان للتعدد وعدم المعصّب ، وللأب السدس فرضا ، والباقي تعصيا .

ولو توفى عن : بنت وابن فالمال بينهما تعصيا للذكر ضعف الأنثى . وقد نص القانون في مادته (الثانية عشرة) على الحالتين الثانية والثالثة بقوله : « مع مراعاة حكم المادة (١٩) : أ - للواحدة من البنات فرض النصف وللأثنين فأكثر الثلثان » ، بينما نصت المادة (التاسعة عشرة) على حالة التعصيب بقولها : « العصبية بالغير هي : ١ - البنات مع الأبناء .. الخ » .

المبحث الثاني : فى « بنات الابن » :

يدخل بنات الابن فى عموم قول الله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ، ولبنات الابن حالات ست ، هى :

الأولى : النصف للواحدة المنفردة عند عدم البنت الصلبية ، وعدم من يعصبها من أخ لها (شقيق أو لأب) أو ابن عم ، وعدم من يحجبها حجب حرمان ، أو ينقلها من فرض إلى فرض آخر أقل منه . وذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ والمراد بها البنت الصلبية ، أو بنت الابن عند عدم الصلبية . فلو توفى عن : بنت ابن وأب وأم : فلبنت الابن النصف فرضا ، وللأم السدس فرضا ، وللأب الباقي فرضا وتعصيا .

الثانية : الثلثان للأثنين فأكثر ، سواء أكانتا من ابن واحد أم من أبناء

متعددین ، وذلك عند عدم البنت أو الابن ، وكذا عند عدم ابن الابن سواء أكان أخاها أم ابن عمها .

فلو توفي عن : بنّي ابن ، وأب ، وأم ، فيكون للبنتين الثلثان ، ولأبويه لكل واحد منهما السدس فرضا .

الثالثة - الإرث بالتعصيب ، فترث مع ابن الابن (للمذكر مثل حظ الأنثيين) ، وهو إما أخوها ، أو ابن عمها (أي مساو لها في الدرجة) ، أو ابن ابن أخيها (وهو ابن ابن الابن ، وهو أنزل منها درجة) ، وذلك حالة وجود البنت الصلبية أو البنتين الصليبتين ولولا وجوده في الحالة الأخيرة لحُجبت حجب حرمان .

الرابعة - السدس تكملة للثلثين مع البنت الصلبية ، عملا بقضاء عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في (بنت وبنت ابن وأخت) بأن للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة للثلثين وما بقي فلأخت ، قائلا : "أَقْضَى فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ" (رواه الجماعة إلا مسلما والنسائي) .

ولأن الشرع جعل الثلثين حقا للبنات ، فإذا وجدت بنت صلبية واحدة فلا تأخذ إلا النصف فيتبقى السدس فيعطي لبنت الابن الواحدة أو أكثر ، أي يشترك بنات الابن في السدس ولا يزداد بزيادتهن وسواء في ذلك أكانت البنات شقيقات أو بنات عم ، وبشرط عدم وجود من يعصيهن وهو (ابن الابن) وهو المساوي لهن في الدرجة، وإلا ورثن معه الباقي بالتعصيب للمذكر مثل حظ الأنثيين، أما وجود (ابن ابن الابن) أي الأنزل منهن درجة فيأخذ بنات الابن السدس ويأخذ هو الباقي بعد الثلثين .

وعلى ذلك يمكن التطبيق في الأمثلة الآتية :

أ - مات عن : بنت ، وبنت ابن ، وأب .

للبنت النصف فرضا ، ولبنت الابن السدس تكملة للثلثين وللأب الباقي فرضا وتعصيا .

ب - مات عن : بنت ، وبنت ابن ، وبنت ابن ، وابن ابن .

للبنت النصف ، والباقي بين بنات الابن وابن الابن تعصيا للمذكر مثل

حظ الأنثيين .

ج - مات عن : بنت ، وبنت ابن ، وبنت ابن ابن ، وابن ابن أنزل منها .

للبنت النصف ، ولبنت الابن السدس تكملة للثلثين ، والباقي بين بنت ابن الابن ، وابن الابن النازل تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإنما احتاجت بنت ابن الابن لابن الابن النازل حيث استغرقت من فوقها الثلثين ، ولولا تعصيه إياها لَحُجِبَتْ أى سقطت من الميراث .

الخامسة - الحجب بمن هو أعلى درجة من الأبناء الذكور ، ففى : (ابن وبنت ابن : للابن كل التركة تعصيا ، ولا شيء لبنت الابن) .

السادسة - الحجب بالبتين الصليبتين فأكثر ، إلا أن يكون بحداثها أو أنزل منها ولد ذكر فيعصبها وترث معه الباقي (للذكر مثل حظ الأنثيين) : ففى (أب وأم وبتين وبنت ابن) : لكل من الأب والأم السدس فرضا ، وللبتين الثلثان ، ولا شيء لبنت الابن حيث استنفدت البنتان نصيبهما .

فإن وجد مع بنت الابن - ابن ابن ، أو ابن ابن ابن ، فيعصبها أى منهما لحاجتها إليه ، وفى المثال السابق لم يبق شيء ، أما فى (بتين ، وأم ، وبنت ابن وابن ابن ابن : للبتين الثلثان ، وللأم السدس فرضا ، والباقي وهو السدس لبنت الابن ، ولابن ابن الابن تعصيا) .

(فوائده) :

١ - لا يتأق أن ترث بنت (صلبية أو فرعية) بالفرض مع وجود ذكر مُساوٍ لها ، بل يرثان بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين .

أما إن كان الذكر أعلى منها درجة فإنه يحجبها ، وإن كان أنزل منها لم يعصبها إلا إذا استغرق من فوقها فرض الثلثين .

٢ - بنت الابن البعيد بالنسبة إلى بنت الابن القريب ، كبنت الابن مع البنت الصلبية ، فتأخذ بنت الابن القريب النصف فرضا ، ويأخذ بنات الابن البعيد السدس (تنفرد به الواحدة منهن ويشترك فيه الأكثر) .

٣ - كل طبقة من الفروع بالنسبة لما فوقها في الإرث ، تكون كأولاد الابن بالنسبة لأولاد الصلب .

هذا والدليل على إرث (بنات الابن) ما يلي :

أ - النصوص القرآنية الدالة على أحكام إرث البنات ، إذ المراد — (أولادكم) في قوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ : فروعكم المولودون لكم من أصلا بكم إما مباشرة ، أو بواسطة أبنائكم .

ب - قضاء ابن مسعود السابق ، والذي رواه الجماعة إلا مسلما والنسائي حيث قضى لبنت الابن بالسدس تكملة للثلثين مع البنت الصلبية .

وقد نص القانون في المادتين (١٢ ، ١٩) على ميراث بنات الابن ؛ ففي المادة (١٢) ب " ولبنات الابن الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود بنت أو بنت ابن أعلى منهن درجة ، ولهن واحدة أو أكثر السدس مع البنت أو بنت الابن الأعلى درجة " .

وفي المادة (١٩) العصبه بالغير هي : " ٢ - بنات الابن وإن نزل مع أبناء الابن وإن نزل إذا كانوا في درجتهم مطلقا أو كانوا أنزل منهن إذا لم ترثن بغير ذلك " .

كما نص في المادة (٢٧) على حالات الحجب بقوله : "يَحْجُبُ كُلُّ مَنْ الابن وابن الابن وإن نزل بنت الابن التي تكون أنزل منه درجة وَتَحْجُبُهَا أَيْضاً بنتان أو بنتا ابن أعلى منها درجة ما لم يكن معها من يعصّبها طبقا لحكم المادة ١٩" .

هذا ولما كانت (بنت الابن) يحجبها من سبق ذكره ، فكذلك ابن الابن لا يرث مع وجود الابن ، ولما كان الأجل قد يوافي أحد الأولاد قبل أحد أبويه ، ويترك هذا الولد أولاداً لا يرثون ، فيُحرّمون من نعمة وجود والدهم فضلا عن حرمانهم من نعمة ميراث المال ، فإنه يجدر بنا أن نتحدث هنا عن الوصية الواجبة بحكم القانون ، إذ يتصل الحديث عنها بإرث بنت الابن وكذا ابن الابن .

المبحث الثالث : في الوصية الواجبة .

وسوف نتناول الحديث عنها من خلال مطالب ستة :

المطلب الأول : في سبب تشريعها :

كم في الحياة من مواعظ وعبر ، فقد تكون الأسرة سعيدة بعيشة راضية ، وحياة باسمة ، ثم تفاجأ - في بعض الأحوال - بموت أحد الأولاد في حياة أبويه أو أحدهما ، وقد يكون هذا الذي تُوفى متزوجا وله أولاد صغار لا عائل لهم .

فإذا ماوافقت المنية الأب أو الأم اختص أولادهم بالميراث كله دون أولاد أخيهم المتوفى قبل والده ، فيصير أولاد الولد في فقر مدقع ، فيجتمع لهم مع اليتم . وفقد العائل الفاقة والحرمان ، وقد يكون لهذا الولد المتوفى أثر كبير في تكوين ثروة أبيه أو أمه ، ويكون الأعمام والعلمات لهؤلاء الأيتام في سعة من العيش ورغد من الحياة ، ولا ذنب لهؤلاء الصبية في هذا الحرمان الذي لحقهم بسبب موت أبيهم قبل إخوته . لهذا لجأ كثير من ذوى النفوس الرحيمة - في مثل هذه الأحوال - إلى حثِّ الوالد الباقي على قيد الحياة بعد وفاة ولده ، على الوصية لأولاد هذا المتوفى .

وقد لا يحدث ذلك فيختل نظام الأسرة ، فترى طفلا مسكينا ذا مرتبة وهو يتيم ذو مقربة ، يقف أمام بيوت شاهقة وأموال طائلة يرفل في نعيمها أولاد عم أو عمة ، وأنهم جميعا مع هذا المسكين وإخوته شركاء في المال الذي تركه جدهم لولا أن يدَّ القدر أذنت برحيل هذا الوالد قبل جدهم .

لذا جاء القانون - مستندا إلى آراء فقهية - بإيجاب وصية عادلة ، رحمة بأولاد هذا المتوفى وعلاجاً لمشكلاتهم ، وبلسما شافيا لجراحهم .

المطلب الثاني : في آراء الفقهاء في الوصية :

شرعت الوصية في حدود الثلث - على ما سبق بيانه - وهي تصرف مضاف إلى ما بعد الموت ، وإلى حال زوال الملك ، لتكون زيادة في الأعمال الصالحة ، وليتدارك بها ما فاتته في أيام لهوه وسهوه .

وقد اختلف الفقهاء في أمر الوصية على مذهبين :

الأول - أن أمرها موكول إلى اختيار الشخص ، إذ هي قائمة على التبرع ، فلا تجب إلا فيما يعود على المكلف بالخير ، وإبراء لذمته ، كالوصية برد الودائع والديون المجهول أصحابها ، والزكاة ، والكفارات وما إلى ذلك. وهو مذهب الحنفية .

الثاني - أن الوصية واجبة للأقربين غير الوارثين . وهو مذهب جمع من التابعين وأئمة الحديث والفقهاء منهم : سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، والإمام أحمد ، والطبري ، وابن حزم الظاهري واستند هؤلاء إلى قول الله تعالى : **﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾** (٤٧) .

ووجه الاستدلال من الآية أن **﴿ كتب ﴾** بمعنى فرض أي : وجب ، و**﴿ حقا على المتقين ﴾** أي ثابتا ، وهذا التعبير أبلغ ما يدل على الوجوب والإلزام. والمراد بالخير : المال ، والمعروف : ما تطمئن إليه النفوس فيكون عدلاً لا جور فيه ولا شطط .

فالآية الكريمة تدل على وجوب الوصية للقريب مطلقا ، ويترك العمل بها في القريب الوارث إما بآيات الموارث ، أو بحديث (لا وصية لوارث)، فبقيت نصا في القريب غير الوارث (٤٨) .

هذا وقد ذكر ابن حزم الظاهري في كتابه (المحلى) : أن الوصية فرض على كل من ترك مالا ومات ولم يوص ، ففرض أن يتصدق عنه بما يُتيسر... لأن فرض الوصية واجب على كل مسلم ، وعليه أن يوصي لقربائه الذين لا يرثون إما لرق ، وإما لأن هناك من يحجبهم عن الميراث ، أو لمانع آخر ، فيوصى لهم بما طابت به نفسه ، فإن لم يفعل أعطى هؤلاء ما رآه الورثة أو الوصي .

كما يرى ابن حزم أن المقدار الواجب إعطاؤه للموصى له يجوز أن يحدده الموصي ، أو الورثة بمثل نصيب المتوفى لو كان حيا ، أو بأقل أو أكثر. (انظر المحلى: كتاب الوصايا : المسائل ١٧٤٩ إلى ١٧٥١) .

(٤٧) الآية (١٨٠) من سورة البقرة .

(٤٨) راجع فيما سبق حكم الوصية للوارث وموقف القانون من ذلك .

وبالمذهب الثاني وبرأى ابن حزم الظاهري أخذ القانون رقم (٧١) الصادر في ٢٤ يونية سنة ١٩٤٦ ، فجاء بوصية واجبة تكون لفرع من يموت في حياة أحد والديه حقيقة أو حكما ، وإليك بيانها :

المطلب الثالث : في مواد قانون الوصية الواجبة :

أولا - (المادة ٧٦) : "إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته ، أو مات معه ولو حكما ، بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثا في تركته لو كان حيا عند موته ، وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث ، وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له ، وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله . وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ، ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا ، على أن يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ، وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن نزل قسمة الميراث كما لو كان أضله أو أصوله الذين يدلى بهم إلى الميت ماتوا بعده وكان موتهم مرتبا كترتيب الطبقات . "

ثانيا - (المادة ٧٧) : "إذا أوصى الميت لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه كانت الزيادة وصية اختيارية ، وإن أوصى له بأقل من نصيبه وجبت له ما يكمله ، وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه ، ويؤخذ نصيب من لم يوص له ، ويوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجب من باقي الثلث ، فإن ضاق عن ذلك فممنه وما هو مشغول بالوصية الاختيارية . "

ثالثا - (المادة ٧٨) : "الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا ، فإن لم يوص لمن وجبت لهم الوصية ، وأوصى لغيرهم استحق كل من وجبت له الوصية قدر نصيبه من باقي ثلث التركة إن وفى وإلا فممنه وما أوصى به لغيرهم . "

وقد استند واضعو القانون في تقرير هذه المواد السابقة إلى رأى ابن حزم وبعض فقهاء التابعين وبعض النصوص القرآنية كآية الوصية في سورة البقرة

وكذا عموم قوله تعالى : " وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقُّهُ " ، فضلاً عما لولي الأمر من حق تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثة والشخص فللولي حينئذ أن يحدّد الأقربين بأولاد الأولاد على الترتيب السابق ذكره ، وأن يأمر بإعطائهم نصيب أصلهم في الميراث لو كان حياً ، أو الثلث أيهما أقل .

أما وجوب تقديمها على الوصية الاختيارية فمستنده ما رواه التابعون وما نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه .

هذا ومعنى وجوب الوصية حينئذ أنّه يثاب على فعلها ويأثم بتركها .

المطلب الرابع : في مقدار الوصية الواجبة ، وشرط إيجابها :
أولاً - مقدارها :

تكون بمثل ما كان يستحقه الولد المتوفي بشرط ألا يزيد على ثلث التركة ، فإن أوصى بذلك فَبِهَا وَنَعَمَتْ ، وإلاّ نفذت الوصية في مال المورث بحكم القانون . وإن أوصى بأقل مما يستحق الولد المتوفي (لو كان حياً) كَمُلْ له نصيبه الذي كان يستحقه بشرط ألا يزيد على الثلث ، وإن أوصى له بأكثر كان الزائد مثل الوصية الاختيارية ويأخذ حكمها .

ثانياً - شروط إيجابها :

يشترط لإيجاب الوصية الواجبة للفروع ما يأتي :

١ - ألا يكون هذا الفرع الذي مات أصله في حياة والديه وارثاً بالفعل ، فإن كان وارثاً ولو مقداراً يسيراً ، فتكون الوصية له حينئذ كالوصايا الاختيارية ، فلا تقدّم عليها ، وتجري عليها جميع أحكامها - فمن مات عن زوجة وبنيتين وابني ابن مات أبوهما في حياة والده ؛ فإن للزوجة الثمن ، وللبنيتين الثلثان ، والباقي لابني الابن تعصياً ؛ فلا وصية واجبة لهما حيث يرثان بالتعصيب هنا .

٢ - ألا يكون الميت قد أعطى هذا الفرع المحجوب بغير عوض من طريق تصر فآخر كالهبة والوقف ما يعادل الوصية الواجبة ، فإن أعطاهم أقل منها وجب لهم ما يكمل المقدار الواجب في الوصية الواجبة .

٣ - أن يكون هذا الفرع قد تحقق فيه شرط الإرث ، وأن يكون غير وارث بالفعل لحجه بمن هو أعلى منه ، وأن تنتفي عنه موانع الإرث .

المطلب الخامس : في طريقة حل المسائل التي تشتمل على الوصية الواجبة :

أولاً - يجب التأكد من توفر شروط وجوب الوصية للفرع الوارث - السابق ذكرها ، فإن تخلفت الشروط لم تكن هناك وصية واجبة ، فلا يُنظر بعد ذلك للخطوات التالية .

ثانياً - نفرض أن الولد الذي مات (في حياة والده) حيّ ونقدّر نصيبه كما لو كان موجوداً .

ثالثاً - نُخرج هذا المقدار من أصل التركة إن كان أقل من الثلث ، وإلا بأن زاد على الثلث فنقتصر على إخراج الثلث .

رابعاً - يُقسم هذا النصيب على فرع المتوفي ، فيكون لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ، ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا. فإن توسطت أنثى سقط من بعدها من الطبقات التي تليها فقط . ويقسم قسمة الميراث (لذكر مثل حظ الأنثيين). وما يخص كل أصل يقسم على فروعه كذلك .

خامساً - يقسم باقي التركة بعد ذلك بين الورثة الحقيقيين على حسب فرائضهم الشرعية وسهامهم المقدرة .

المطلب السادس : في وجوه الاتفاق والافتراق بين الوصية الواجبة وبين الميراث :

أ - تتفق الوصية الواجبة مع الميراث فيما يأتي :

١ - أنها توجد وتنفذ وإن لم ينشئها المتوفي .

٢ - أنها لا تحتاج إلى قبول فتنفذ جبراً كالميراث .

٣ - أنها لا ترد برء من تجب له .

٤ - أنها تقسم كقسمة الميراث حتى لو شرط الموصي تقسيمها على غير

طريق الميراث .

ب - ما تفارق فيه الوصية الواجبة الميراث .

١ - أنه يغني عنها ما يعطيه الجد للمستحقين لهذه الوصية بطريق التبرع ، بخلاف الميراث فلا يغني عنه هذا التصرف .

٢ - أن كل أصل يحجب فرعه دون فرع غيره (أي في حالة وفاة أكثر من ولد) ، أما في الميراث فيحجب الأصل فرعه وفرع غيره الأبعد منه .

٣ - أنها وجبت عوضاً لهم عمّا فاقهم من ميراث أصلهم ، أما الميراث فيثبت ابتداءً من غير أن يكون عوضاً عن حق فات .

وإليك بعض الأمثلة التطبيقية على الوصية الواجبة :

١ - توفي عن : زوجة ، وبنت ، وبنت ابن ، وأخت شقيقة .

جـ : للزوجة الثمن ، وللبنت النصف ، ولبنت الابن السدس تكملة للثلاثين ، وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً .

(يلاحظ أن بنت الابن هنا وارثة ، وبالتالي لا تستحق وصية واجبة) .

٢ - توفي عن : زوجة ، بنتين ، بنت ابن ، أخت لأب .

جـ - لبنت الابن الثلث (وصية واجبة) لحجبها بالبنتين ، ولأن أباهما لو كان حياً لأخذ أكثر من الثلث فلا يزداد عليه . ويوزع الباقي كما يلي : للزوجة الثمن ، وللبنتين الثلثان ، وللأخت لأب الباقي تعصياً .

٣ - توفي عن : بنت ، وابن ، وابن بنت بنت ، وبنت ابن ابن .

جـ - ثلث التركة لبنت ابن الابن بالوصية الواجبة لحجبها بالابن ولأنه لو كان حياً لاستحق خمسين أي أكثر من الثلث ، ولا يستحق ابن بنت البنت شيئاً لأن أولاد البطون لا يأخذ منهم إلا الطبقة الأولى فقط .

والباقي (وهو الثلثان) يوزع بين الابن والبنت تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين .

٤ - توفي عن : ابن ابن لابن توفي في حياته ، وابن وبنت لابن توفي في

حياته أيضاً ، وبنت لبنت توفيت في حياته ، وابن وبنت لبنت توفيت في حياته كذلك ، وابن له على قيد الحياة .

ج : ثلث التركة يعطى لأولاد من مات في حياة الأب المورث بحكم الوصية الواجبة ، ويقسم هكذا :

سدسان لفرع الابن الأول وحده ، وسدسان لفرع الابن الثاني (للذكر مثل حظ الأنثيين) وسدس لبنت البنت الأولى ، وسدس لفرع البنت الثانية (للذكر ضعف الأنثى) . والباقي بعد ثلث التركة يأخذه الابن الحى تعصيا . ومن ذلك يتبين أن كل فرع يأخذ ما كان يستحقه أصله الذى مات ، كما أن كل فرع موجود يحجب من يتصل بالمتوفى عن طريقه ، ولا يحجب من لا يتصل عن طريقه ولو كان في طبقة أسفل منه .

هذا ، وستأتى أمثلة أخرى في نهاية الكتاب فلتراجعها ، لنواصل الآن الحديث عن بقية أصحاب الفروض :

المبحث الرابع : فى « الأب » :

للأب أحوال ثلاثة :

١ - السدس فرضا : فيأخذ السدس بالفرض المطلق ، عند وجود الفرع الوارث المذكر ، وهو الابن وابن الابن مهما نزل .

٢ - السدس فرضا والباقي تعصيا : وذلك عند وجود الفرع الوارث المؤنث ، وهو البنت وبنت الابن مهما نزل أبوها .

والدليل على الحاليتين السابقتين قول الله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْنِسُ الْإِنْسَانَ إِلَّا ذُرِّيَّتُهُ ﴾ .

فقد دلت الآية على أن نصيب الأب السدس فقط إذا كان للمتوفى ولد ، ذكر أو أنثى : فإن كان الولد ذكرا ، فهو عاصب بنفسه يستحق الباقي ، ويقدم على الأب ، لأن البنوة مقدمة على الأبوة - كما سيأتى فى العصبات . وإن كان الولد أنثى أخذ الأب السدس فرضا ، والباقي تعصيا ، لأنه أولى رَجُلٍ ذكر ، فيستحق الباقي لقوله ﷺ : « الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ » .

٣ - الكل ، أو الباقي تعصيا فقط : أى يأخذ كل التركة أو ما تبقى .

منها بعد أصحاب الفرض ، وذلك عند عدم الفرع الوارث مطلقا ، ذكرا أو أنثى .

والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ ۚ ﴾ . فإذا لم يوجد ولد للمتوفى - مهما نزل الولد - فيأخذ الأب الكل عند عدم الأم ، أما عند وجودها فقد نصت الآية على أن فرضها الثلث ، وسكتت عن نصيب الأب ، فدل ذلك على أن الأب يأخذ الباقي بعد أخذ الأم نصيبها ، لأن الأصل أن المال الموزع بين اثنين ، إذا بُيِّنَ نصيب أحدهما منه ، كان الباقي للآخر . وعلى هذا فلا يُحرَم الأب من الميراث أضلا ، وقد يحجب غيره - على ما يأتي - ويختلف ميراثه بحسب نوع الفرع الوارث ، فيرث مرة بالفرض فقط ، ومرة بالتعصيب فقط ، وثالثة بالفرض والتعصيب .

هذا ، وقد بينت المادة التاسعة الحالات الثلاث للأب ، ونص المادة :-
« مع مراعاة حكم المادة (٢١) للأب فرض السدس إذا وجد للميت ولد أو ولد ابن وإن نزل ... » . أما المادة (٢١) فنصها : « إذا اجتمع الأب أو الجد مع البنت أو بنت الابن وإن نزل استحق السدس فرضا والباقي بطريق التعصيب » .

المبحث الخامس : في « الجد الصحيح » :

يقصد بالجد الصحيح من لا يتوسط بينه وبين الميت أنثى ، وهو أبو الأب وإن علا ، ويسمى الجد العصبي أو الجد الثابت . أما الذي يدل إلى الميت بأنثى كأبى الأم فهو ليس صاحب فرض ولا عصبية ، بل هو من ذوى الأرحام ويسمى : الجد الرحمي أو الجد غير الثابت (وبعض الفقهاء يطلق عليه : الجد الفاسد ، وقد استقبح الوصف فنأيت عنه) .

والجد الصحيح أب مجازي ، فلا اعتبار له مع الأب الحقيقي ، وقد استحق هذه المرتبة ، لتسمية القرآن الكريم له أباً ، قال تعالى :- ﴿ وَابْتَغِ مَلَائِكَةَ آبَائِهِمْ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ۚ ﴾ (٤٩) .

(٤٩) صدر الآية (٣٨) من سورة يوسف .

والجد كالأب في الأحوال الثلاثة المتقدمة ، فستقل إليه عند عدم الأب ، ولا يرث مع وجوده شيئا لقاعدة : (من أذلى إلى الميت بواسطة لا يرث مع وجود تلك الواسطة) ، ولإجماع الصحابة على أن الجد يرث عند عدم وجود الأب ، ويقول صاحب الرحية :
والجد مثل الأب عند فقده في حوز ما يصيبه ومده

وقد نصت المادتان (٩ ، ٢١) على حالات الجد الثلاث : ففي عجز المادة التاسعة : (والجد الصحيح هو الذي لا يدخل في نسبته إلى الميت أنثى : وله فرض السدس على الوجه المبين في الفقرة السابقة) وانظر نص الفقرة في صدر المادة التاسعة في حالات الأب ، أما المادة (٢١) فقد سبق ذكرها .

إلا أن الجد يخالف الأب في مسائل أربع هي :

١ - أم الأب ، وهي الجدة الصحيحة ، تُحجب بالأب ، فلا ترث مع وجوده ، لكنها ترث مع الجد فلا تُحجب به .

٢ - مسألة الغراوين ، وهي ما إذا ترك الميت أبويه وأحد الزوجين : فللأم ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين .

أما إذا وجد مكان الأب جد ، فللأم ثلث الجميع عند جمهور الفقهاء خلافاً لأبي يوسف من الحنفية فلها ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين ، ويرأى الجمهور نظم صاحب الرحية قائلا :

أو أبوان معهما زوج ورث فالأم للثلث مع الجد ترث وهكذا ليس شبيهاً بالأب في زوجة الميت وأم وأب

٣ - مع وجود الأب لا يرث الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب باتفاق الفقهاء ولكنهم يرثون مع وجود الجد عند الجمهور (الأئمة الثلاثة وأبي يوسف ومحمد) خلافاً لأبي حنيفة ، فعنده ينجبهم الجد . (وسيأتى تفصيل ذلك في ميراث الجد مع الإخوة) .

٤ - أب المعتق مع ابنه يأخذ سدس الولاء والباقي للابن عند أبي يوسف ، وجميع الولاء للابن عند أبي حنيفة ، ولو كان مكان الأب جد كان الولاء كله للابن بالاتفاق .

فلو مات شخص وترك : ابن معتقه ، وأب معتقه ، كان سدس الولاء للأب والباقي للابن عند أبي يوسف ، وجميع الولاء للابن عند أبي حنيفة . أما عند سائر الأئمة فلا فرق بين الأب والجد إذ لا يأخذان شيئا من الولاء .

ميراث الجد مع الإخوة :

أولاً : الإخوة والأخوات لأم يُحجبون بالجد العصبي ، كما يُحجبون بالأب ، بلا خلاف بين الفقهاء ، ويقولون في ذلك : (يسقط بنو الأخياف بالجد بالإجماع) .

ثانيا : الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب :

لم يرد في حال الجد معهم شيء من الأدلة النقلية في الكتاب والسنة ، وإنما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة ، وللصحابة رضوان الله عليهم في ذلك مذهبان :

المذهب الأول : لأبي بكر الصديق وابن عباس وابن عمر وأبي سعيد الخدري ومعاذ بن جبل وغيرهم وهو عدم توريث بنى الأعيان (الإخوة والأخوات الأشقاء) وبنى العلات (الإخوة والأخوات لأب) . كما لا يرثون مع الأب ، فيستقل الجد بالمال ويحجب الإخوة والأخوات مطلقا . وهو رأى أبي حنيفة فلا مقاسمة بين الجد والإخوة والأخوات عنده .

واستدل هؤلاء من القرآن بقوله تعالى : ﴿ وَابْتَغِ مِثْلَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ حيث أطلق على الجد لفظ الأب ، فيجب أن يأخذ حكمه وهو حجب الإخوة والأخوات مطلقا .

وروى عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال : كيف يكون ابني ولا أكون أباه ؟ ، وقال ابن عباس : ألا يتقى الله زيد بن ثابت ، يجعل ابن الابن ابنا ، ولا يجعل أب الأب أبا ! .

كما استدلوا من السنة بقوله - ﷺ : ﴿ الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ ﴾ ، والجد أولى من الإخوة ، كما أن القاعدة في العصابات تقديم جهة الأبوة على جهة الأخوة .

المذهب الثاني : لعلي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وغيرهم. أن الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب يرثون مع الجد ، فيقاسمهم في الميراث .

وهو رأي الجمهور (الأئمة الثلاثة وأبي يوسف ومحمد) ، وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما يلي :

١ - أن ميراث الإخوة من بني الأعيان وبني العلات ثبت بالقرآن الكريم، فلا يُحجبون إلا بنص أو إجماع ، وليس هناك واحد منهما.

٢ - أن الحد والإخوة متساوون في سبب الإرث أي الاستحقاق في التركة، حيث يُدلى كل منهم إلى الميت بدرجة واحدة .

وبالمذهب الثاني ، ورأي الجمهور أخذ القانون في المادة الثانية والعشرين^(٥٠)، جاعلا للجد مع الإخوة حالتين :

الأولى : أن يكون الموجود مع الجد ، من الإخوة والأخوات وارثا بالتعصيب ، سواء أكانوا ذكورا فقط (كأخ شقيق أو لأب) أم ذكورا وإناثا (كإخوة وأخوات أشقاء أو لأب) أو إناثا عصبن مع الفرع الوارث المؤنث (كأخت شقيقة أو لأب مع البنت أو بنت الابن) .

وفي هذه الحالة يُجعل الجد كالأخ (الشقيق أو لأب) ، فيرث بالتعصيب، ويقاسمهم ما لم ينقص نصيبه عن السدس فإن نقص عنه أعطى السدس فرضا، والباقي للإخوة والأخوات (الأشقاء أو لأب تعصبا)، وكذلك حاله مع الأخوات إذا كن عصبية مع البنات . هذا ولا يحسب على الجد الإخوة لأب مع

(٥٠) ونصها هو : "إذا اجتمع الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب كانت له حالتان: الأولى - أن يقاسمهم كأخ إن كانوا ذكورا فقط أو ذكورا وإناثا، أو إناثا عُصبن مع الفرع الوارث من الإناث. الثانية - أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب إذا كان مع أخوات لم يعصبن بالذكر أو مع الفرع الوارث من الإناث علما أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على الوجه المتقدم تحرم الجد من الإرث أو تنقصه عن السدس اعتبر صاحب فرض بالسدس، ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوبا من الإخوة أو الأخوات لأب .

الإخوة الأشقاء ، لأنهم محجوبون بالإشقاء (فمن ترك جدًا وأختًا شقيقًا ، وإخوة لأب : يكون لكل من الجد والأخ الشقيق النصف تعصيبًا ويحجب الإخوة لأب) .

الثانية : أن يكون الموجود من الأخوات مع الجد وارثًا بالفرض (كأخت شقيقة أو لأب أو أكثر) ولا معصّب مع الجد .

ففي هذه الحالة يرث الجد بالتعصيب ، فيأخذ ما بقي بعد الفروض ، بشرط ألا يقل عن السدس ، وإلا أعطي السدس . فلو توفي عن : جد وأخت شقيقة أو لأب ، فيكون للأخت النصف فرضًا ، والباقي للجد تعصيبًا . وفي : أخت شقيقة وأخت لأب وجد : للشقيقة النصف فرضًا ، وللأخت لأب السدس فرضًا تكملة للثلثين ، وللجد الباقي تعصيبًا .

هذا ، وقد جمع الإمام الرحي - رحمه الله تعالى - حالات الجد كلها في منظومته المشهورة حَسَبَ وَغَدٍ قَطَعَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَثْنَاءَ حَدِيثِهِ عَنْ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ ، فقال :

ونبتدي الآن بما أردنا	في الجد والإخوة إذ وعدنا
فألق نحو ما أقول السمعنا	واجمع حواشي الكلمات جمعنا
واعلم بأن الجد ذو أحوال	أنبيك عنهن على التوالي
تقاسم الإخوة فيهن إذا	لم يعد القسم عليه بالأذى
فتارة يأخذ ثلثا كاملا	إن كان بالقسمة عنه نازلا
إن لم يكن ثم ذو سهام	فاقنع بإيضاحي عن استفهامي
وتارة يأخذ ثلث الباقي	بعد ذوي الفروض والأرزاق
هذا إذا ما كانت المقاسمة	تنقصه عن ذاك بالمزاحة*
وتارة يأخذ سدس المال	وليس عنه نازلا بحال
وهو مع الإناث عند القسم	مثل أخ في سهمه والحكم
إلا مع الأم فلا يحجبها	بل ثلث المال لها يصحبها

* هذا على مذهب المالكية والشافعية ، قال الإمام خليل : وله مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب الخير من الثلث أو من المقاسمة ولما كان الإمام الرحي شافعي المذهب فقد سار في الآيات على مذهبه .

واحسب بنى الأب لدى الأعداد وارفض بنى الأم مع الأجداد
واحكم على الاخوة بعد العد حكمك فيهم عند فقد الجد
وهذه بعض أمثلة لبيان حال الجدّ مع الإخوة والأخوات :

١ - مات عن : جد ، وأب ، وابن .

جـ - : للأب السدس فرضا ، وللابن الباقي تعصيا ، ولا شيء للجد
لحجبه بالأب .

٢ - مات عن : أم ، وأخت شقيقة ، وأخت لأب ، وجدّ .

جـ - : للأم السدس فرضا ، وللأخت الشقيقة النصف ، وللأخت لأب
السدس تكملة للثلثين ، وللجدّ الباقي وهو السدس .

٣ - مات عن : أم ، وبنت ، وأخت لأب ، وأخ لأب ، وجدّ .

جـ - : للأم السدس ، وللبنت النصف ، والأخت لأب ترث مع أخيها
بالتعصيب ، ولو قاسمهما الجد كأخ لقل نصيبه عن السدس ، فيأخذ السدس ،
والباقي بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

٤ - مات عن : زوجة ، وأختين شقيقتين ، وجدّ ، وأخ لأم .

جـ - : للزوجة الربع ، وللأختين الشقيقتين الثلثان ، وللجدّ السدس
فرضا (وتعمل المسألة إلى ١٣) والأخ لأم محجوب بالجد .

٥ - مات عن : أم ، وزوجة وبنت ، وبنت ابن ، وأخت لأب ، وجدّ .

جـ - : للأم السدس ، وللزوجة الثمن ، وللبنت النصف ، ولبنت الابن
السدس تكملة للثلثين ، والأخت لأب عصبه مع البنات فلو قاسمها الجد لقل
نصيبه عن السدس ، فيأخذ السدس ، وتبقى عاصبة وحدها ، ولم يبق لها
شيء لأن المسألة عالت إلى (٢٧) .

المبحث السادس : في « الأم » :

للأم حالات ثلاث ، هي :

١ - السدس : عند وجود الفرع الوارث مطلقا ذكرا كان أو أنثى
(وكذا ولد الابن وإن نزل) ، أو عند وجود اثنين من الإخوة والأخوات

(فأكثر) من أى جهة كانوا . ودليل ذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا يَهْدِيهِ لِكُلِّ وَّاحِدٍ مِنْهُمَا السُّبُلُ مِمَّا تَرَكُ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّبُلُ ﴾ .

ويقول الإمام الرحبي عن السدس :

فالأب يستحقه مع الولد وهكذا الأم بتزويل الصمد وهو لها أيضا مع الاثنين من إخوة الميت فقسن هذين ٢ - ثلث التركة كلها : عند عدم المذكورين فى الحالة الأولى ، أى عند عدم الفرع الوارث ، والعدد من الإخوة ، وعند عدم أحد الزوجين مع الأب .

فلومات عن : أم وأب ، فللأم الثلث فرضا ، والباقى للأب تعصيا . وهو قول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ وسوف نعود لهذه الآية أيضا فى الحالة الآتية .

٣ - ثلث الباقى : إذا كان مع الأبوين أحد الزوجين ، أى إذا ترك الميت : زوجة وأبوين ، أو زوجا وأبوين .

وتسميان : الغراوين : . لأن كل واحدة منهما تشبه الكوكب الأغر لشهرتها . والعمريتين : لأن سيدنا عمر - رضى الله عنه - هو الذى قضى فيهما بهذا الحكم .

ففى : زوج ، وأب ، وأم .

(للزوج النصف ، والباقى بين الأب والأم فلها الثلث وللأب الثلثان ، فيكون للزوج ثلاثة أسهم من ستة وللأم سهم واحد وللأب سهمان) .

وفى : زوجة ، وأب ، وأم .

(للزوجة الربع أى سهم من أربعة ، يتبقى ثلاثة للأم سهم وللأب اثنان) .

والدليل على ذلك أن قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ ، مراد به ثلث الباقى لا ثلث الكل ، إذ لو كان المقصود ثلث الكل لقال تعالى فى بيان نصيب الأم (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ فَلِأُمِّهِ) ، لكنه

تعالى قال : ﴿ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ ﴾ فدل على أن المراد ثلث ما يستحقه الأبوان وهو ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين .

ولأنها لو أخذت ثلث الكل لكان نصيبها ضعف الأب إذا كان معها زوج ، ولم يُعهد مثل ذلك في الشريعة عند التساوى بين الذكر والأنثى في المرتبة .

أما إذا كان معها الجد : فإنها تأخذ ثلث الكل باتفاق الفقهاء^(٥١) ، خلافاً لأبي يوسف حيث تأخذ عنده ثلث الباقي كالأب .

وقد نظم صاحب الرحيمة حالات الثلث للأم بقوله :

والثلث فرض الأم حيث لا ولد ولا من الإخوة جمع ذو عدد
كاثنين أو ثنتين أو ثلاث حكم الذكور فيه كالإناث
ولا ابن ابن معها أو بنته ففرضها الثلث كما بينته
وان يكن زوج وأم وأب فثلث الباقي لها مرتب
وهكذا مع زوجة فصاعداً فلا تكن عن العلوم قاعداً
هذا ، وقد جمعت المادة (١٤) من القانون حالات الأم بقولها في فقرتها الأولى :

« للأم فرض السدس مع الولد أو ولد الابن وإن نزل ، أو مع اثنين أو أكثر من الإخوة والأخوات ، ولها الثلث في غير هذه الأحوال غير أنها إذا اجتمعت مع أحد الزوجين والأب فقط كان لها ثلث ما بقي بعد فرض الزوج » .

المبحث السابع : في « الجدات » :

الجدة الصحيحة أو الثابتة ، هي التي لا يدخل في نسبتها إلى الميت جدّ رحمي ، وهي أم أحد الأبوين : كأم الأم (وإن علت كأم أم الأم) ، وأم الأب (وإن علا ، كأم أبي الأب) .

أما الجدّة الرحمية (وتسمى غير الثابتة) فهي التي يدخل في نسبتها إلى

(٥١) وراجع فيما سبق ما يخالف الجد فيه الأب .

الميت جدّ رحمى (كأم أبى الأم ، وأم أبى أم الأب) ، أى يدخل فى نسبتها أب بين أمّين فهى من ذوات الأرحام وليست من ذوات الفروض .
ولللجدات الصحيحات ثلاث حالات ، هى :

١ - السدس للواحدة فأكثر ، عند عدم الأم .

فإذا كانت واحدة إستقلت به ، وإذا كنّ أكثر من واحدة فإنهما يفتسمان السدس بالسوية ، بشرط تساويهما فى الدرجة (كأم الأم ، وأم الأب) ، وكذلك (أم أم الأم ، وأم أب الأب ، وأم أم الأب) .

٢ - الحجب أو السقوط بالأم مطلقاً : أى سواء أكانت الجدة أبوية الأبوية أو أمية ، أم من جهتها أى ذات قرابتين . كذلك تُحجب الجدة الأبوية بالأب . فمتى وجدت الأم فلا ترث واحدة من الجدات شيئاً ، ومتى وجد الأب فإنه يحجب الجدة الأبوية ، كذلك لا ترث الأبوية مع الجد إذا أدلت به (كأم أبى الأب) ، أما إذا لم تدل به فلا يحجبها وإن علت (كأم أم الأب) .

أما الجدة الأمية فلا تسقط بالأب ، فلو توفى عن أب ، وأم أم ورثت معه السدس ، لأنها لم تنتسب به .

والسبب فى حجب الجدة مطلقاً بالأم ، وحجب الأبوية بالأب ، هو أن كلا من اتحاد السبب والإدلاء له تأثير فى الحجب : فأم الأب تُحجب بالأب للإدلاء فقط (فكل من أدلى إلى الميت بشخص فلا يرث مع وجود هذا الشخص) ، لكنها تُحجب بالأم لاتحاد السبب وهو الأمومة .

فأما (أم الأم) فترث مع الأب لانعدام كل من الإدلاء واتحاد السبب ، وتُحجب بالأم لوجود كلا الأمرين .

٣ - القرية من الجدات من أى جهة كانت تُحجب البعيدة : كأم الأم تُحجب أم أم الأم ، وتُحجب أيضاً أم أبى الأب ، وكذلك تُحجب أم الأب (ولو كانت محجوبة بالأب) أم أم الأم .

والدليل على ميراث الجدة :

أ - ما رواه الخمسة إلا النسائى ، وصححه الترمذى : « عن قبيصة

ابن ذؤيب ، قال : جاءت الجدة إلى أبى بكر فسألته ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا فأرجعى حتى أسأل الناس ، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السدس ، فقال : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصارى ، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه ، فأنفذه لها أبو بكر ، قال ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر فسألته ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، ولكن هو ذاك السدس فإن اجتمعنا فهو بينكما ، وأيكما خلّت به فهو لها ^(٥٢).

ب - ما رواه عبد الله بن أحمد في المسند : عن عبادة بن الصامت : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى لِلْجَدَّتَيْنِ مِنَ الْيَرَاثِ بِالسُّدُسِ يَتَهُمَا » ^(٥٣).

ج - وما رواه الدارقطنى مرسلا ، عن عبد الرحمن بن زيد قال : أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ ثَلَاثَ جَدَّاتِ السُّدُسَ ، ثِنْتَيْنِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَوَاحِدَةً مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ ^(٥٤).

وجمع الإمام الرحبي هذه الحالات بقوله :

والسدس فرض جدة في النسب	واحدة كانت لأُم وأب
وان تساوى نسب الجدات	وكن كلهن وارثات
فالسدس بينهن بالسوية	في القسمة العادلة الشرعية
وإن تكن قرى لأُم حجت	أم أب بعدى وسدسا سلبت
وإن تكن بالعكس فالقولان	في كتب أهل العلم منصوكان
وكل من أدلت بغير وارث	فما لها حظ من الموارث

وقد نصت المادة (١٤) على الحالة الأولى وهى السدس للواحدة أو أكثر ، بقولها في فقرتها الثانية : « الجدة الصحيحة هى أم أحد الأبوين أو الجد الصحيح وإن علت ، وللجدة أو الجدات السدس ، ويقسم بينهما على السواء

(٥٢ - ٥٣) نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ٥٩ .

(٥٤) نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ٥٩ . والثتان اللتان من قبل الأب هما (أم أم الأب وأم أب الأب) وأما التى من قبل الأم فهى (أم أم الأم) .

لا فرق بين ذات قرابة وذات قرابتين» (٥٥).

كما نصت المادة (٢٥) على الحاليتين الباقيتين أى الحجب بالأم وحجب القرية للبعيدة ، بقولها : « تحجب الأم الجدة الصحيحة مطلقا ، وتحجب الجدة القرية الجدة البعيدة ، ويحجب الأب الجدة لأب ، كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا كانت أصلا له » .

طريقة معرفة الجدة الوراثية :

إذا تعدد الجدات ، فالوراثية منهن من قبَل الأم واحدة أبداً ، لأنه متى تخللهن أب فتكون الجدة حيثئذ غير صحيحة ، وإنما يقع التعدد فى التى من قبَل الأب ، ويتعدد ذلك بتعدد الدرجة ، ففى الدرجة الثانية للمجدودة يرث من الميت اثنتان أبويتان إذ يصبح لكل أب وأم - أب وأم ، وفى الدرجة الثالثة أى التى تبعد عن الميت بثلاث درجات يرث منه ثلاث أبويات ، وهكذا ، والجدة القرية من أى جهة تحجب البعدى من أى جهة ، فمثلا : * (أم الأب) - تحجب (أم أم الأم) و (أم أب الأب) * (وأم الأم) تحجب (أم أب الأب) و (أم أم الأب) و (أم أم الأم) .

ويعرف عدد الجدات الوارثات ، بأن تذكر بمقدار العدد الذى تريده لفظ (أم) ثم تبدل الأم الأخيرة من طرف الميت بـ (أب) فى كل مرتبة إلى أن يبقى أم واحدة .

فلو سئلت عن أربع جدات وارثات ، قلت فيهن :

١ - أم أم أم أم . (وهذه من ناحية الأم)

٢ - أم أم أم أب .

٣ - أم أم أم أب . وهؤلاء أبويات

٤ - أم أب أب أب .

أمثلة تطبيقية :

أ - مات عن : أم ، وأم أب ، وأب .

(٥٥) وذات القرابتين هى من تكون جدة من ناحية الأب ومن ناحية الأم كذلك :
كأم أب الأب ، وهى ذاتها أم أم الأم . فتدبر !

للأم الثلث لعدم الفرع الوارث ، وللأب الباقي ، أمّا أم الأب فهي محجوبة بالأم (وكذلك تحجب بالأب لأنها من جهته) .

ب - ماتت عن : أب أب ، أب أم ، أم أب أب .

أب الأم جدّ رحمى لتوسط الأنثى بينه وبين الميت فلا شيء له .

وأم أب الأب محجوبة بأبي الأب لأنها تدلى به إلى الميت ، وعلى ذلك يكون المال كله لأبي الأب .

ج - مات عن أربع جدات هن : أم أم أم ، أم أم أب ، أم أب أب ، وأم أب أم ، وأخ شقيق .

للجدات الثلاث الأوائل السدس بالسوية بينهن لتساوين في الدرجة ولا شيء لأم أب الأم (لأنها جدة غير صحيحة لتوسط الأب بين الأميين) والباقي للأخ الشقيق لأنه عصبه .

المبحث الثامن : في « الزوج » .

للزوج حالتان :

١ - النصف عند عدم الولد ، وولد الإبن وإن سفل ، ويعبر عن الولد بالفرع الوارث ذكرا كان أم أنثى .

فمن تركت : زوجا وأبا ، فللزوج النصف ، والباقي للأب .

٢ - الربع عند وجود الولد (ذكرا أو أنثى) أو ولد الإبن وإن سفل ، وسواء أكان الولد من هذا الزوج أم من غيره .

فمن تركت : زوجا ، وابن ابن ، فللزوج الربع فرضا والباقي لابن ابن الإبن تعصيا .

ومن تركت : زوجا ، وابن ابن ، وبنت ابن ، وبنتا من زوج آخر فللزوج الربع لوجود الفرع الوارث ، وللبنت الصلبية النصف فرضا ، والباقي (وهو الربع) لابن الابن وبنت الإبن تعصيا للذكر ضعف الأنثى .

ودليل ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ ﴾ .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة (١١) على حلتي الزوج :
« للزوج فرض النصف عند عدم الولد وولد الإبن وإن نزل ، والرابع
مع الولد أو ولد الإبن وإن نزل » .

المبحث التاسع : في « الزوجة »

للزوجة حالتان :

١ - الربع للواحدة فأكثر ، عند عدم الفرع الوارث - الولد وولد الإبن
وإن سفل .

٢ - الثمن للواحدة فأكثر عند وجود الفرع الوارث (ذكرًا كان أو
أنثى) ، وكذلك عند وجود ولد الإبن وإن نزل ، وسواء أكان الفرع الوارث
منها أم من غيرها .

واقراً في ذلك قول المولى الكريم : ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ
يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ ﴾ .

وتأتى الفقرة الثانية من المادة السابقة رقم (١١) بتقرير الحالتين السالفتين :
« ... وللزوجة ولو كانت مطلقة رجعيًا إذا مات الزوج وهى فى العدة أو
الزوجات فرض الربع عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل ، والثمن مع الولد
أو ولد الابن وإن نزل ، وتعتبر المطلقة بائناً فى مرض الموت فى حكم الزوجة
إذا لم ترض بالطلاق ومات المطلق فى ذلك المرض وهى فى عدته » .

فوائد :

- ١ - لا يحجب الزوجان أحدا من الورثة فى جميع الأحوال .
- ٢ - لا يحجب الزوجان حجب حرمان بأى حال .
- ٣ - العدل الإلهى فى نصيب الزوجين ، حيث إن للذكر ضعف الأنثى ،
إذ الحاجة أساس التفاضل فى الميراث وحاجات الزوج ومتطلباته أكثر من
الزوجة ، فهو المكلف بمهر الزوجة ، ونفقتها ، ونفقة الأولاد ، وإعالة الأبوين
الفقيرين ، وما إلى ذلك ، بينما لا تكلف المرأة شيئاً من ذلك .

المبحث العاشر : في (الإخوة والأخوات لأم) .

وهم أولاد الأم ويسمون (أولاد الأخياف) أو (بنى الأخياف)^(٥٦) ولهم حالات ثلاث هي :

١ - السدس للواحد منهم ذكرا كان أو أنثى .

وذلك قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ .

واشتهر أن الكلاله من مات ليس له ولد ولا والد ، ونقل القرطبي عن الطبري أن الصواب أن الكلاله هم الذين يرثون الميت من عدا ولده ووالده لصحة خبر جابر : قلت يا رسول الله إنما يرثني كلاله ، أفأوصى بمالي كله ؟ قَالَ : لَا .

وقال القرطبي في هذه الآية : أجمع العلماء على أن الأخوة فيها عنى بها الأخوة للأم ، وكان سعد بن أبي وقاص يقرأ : ﴿ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّهِ ﴾^(٥٧) .

٢ - الثلث لاثنتين فأكثر ، يستوى فيه الذكر والأنثى .

بدليل قول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ ، باعتبار أن الشراكة تقتضى التساوى ، فهم في القسمة والاستحقاق سواء ، أما في الاستحقاق : فلأن الواحد منهم مذكرا كان أو مؤنثا يستحق السدس ، وأما في القسمة : فلأن الأنثى منهم تأخذ مثل الذكر .

٣ - الحجب بالفرع الوارث ذكرا كان أم أنثى (أى الولد وولد الإبن وإن نزل) كما يُحجبون بالأصل المذكر (أى الأب والجد العصبى الصحيح) بالاتفاق فلا تحجبهم الأم مع أنهم يدلون إلى الميت بها . والسبب في حجبهم بالولد والوالد أنه قد اشترط في إرثهم عدم الولد والوالد ، في قول الله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ، إِنْ امْرَأُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ، وَلَهُ أُخْتٌ ﴾ ،

(٥٦) في اللغة : الأخياف إختلاف الآباء وأمههم واحدة ، والأصل في الأخياف : الضروب المختلفة في الأخلاق والأشكال ، ويقال : خيفت المرأة أولادها جاءت بهم مختلفين .

(٥٧) تفسير القرطبي ج ٥ ص ٧٦ إلى ٧٨ .

وفي الأثر : (الكَلَالَةُ : مَنْ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ) .

وولد الابن داخل في الولد ، لقوله سبحانه : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ ، والجد داخل في الوالد ، بقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ ﴾ فلا يرث لأولاد الأم أى للإخوة والأخوات لأم مع الأولاد والآباء .

وقد نصت المادة العاشرة على الحالتين الأوليين : (لأولاد الأم - فرض السدس للواحد ، والثالث للثنتين فأكثر ، ذكورهم وإناثهم في القسمة سواء ..) .

بينما نصت المادة (٢٦) على حالة الحجب ، حيث : (يَحْبُجُّ أولاد الأم كل من الأب والجد الصحيح وإن علا ، والولد وولد الإبن وإن نزل) .

المبحث الحادى عشر : فى « الأخوات الشقيقات » .

وهن الأخوات لأبوين أو (أولاد الأعيان)^(٥٨) ، ولهن خمس حالات :

١ - النصف : للواحدة إذا انفردت عن يساويها ، وعن يعصبها من أخ شقيق .

فمن ماتت عن : زوج وأخت شقيقة ، كان لكل منهما النصف فرضا .

٢ - الثلثان : لاثنتين فأكثر ، إذا لم يكن معهن عاصب .

فمن مات عن : إخوة لأم وشقيقتين .

كان للإخوة لأم الثلث ، وللشقيقتين الثلثان .

٣ - التعصيب بالغير : إذا كان مع الأخت الشقيقة فأكثر ، أخ شقيق

فأكثر ، فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين .

٤ - التعصيب مع الغير : إذا كان مع الأخت الشقيقة فأكثر بنت أو

بنت ابن ، أو هما معا ، ولم يكن مع الأخت أخ شقيق يعصبها ، فيكون

للأخت الشقيقة بعد فرض البنات الباقي تعصيا .

- ففى بنت وأخت شقيقة : للبنات النصف فرضا ، والباقي للأخت

(٥٨) فى اللغة : الأعيان أى الإخوة يكونون لأب ولم ، فهم أولاد الرجل من امرأة واحدة .

تعصيا .

- وفي بنت وبنت ابن وأخوات شقيقات : للبنات النصف فرضا ، ولبنات الابن السدس تكملة للثلثين ، والباقي للأخوات الشقيقات تعصيا .
وإذا أضيف للمسألة الأخيرة : زوج وأم : كان للزوج الربع ، ولأم السدس فرضا ، فتصير المسألة عائلة ، ولا شيء للشقيقات (لأنهن هنا عصبة فلا يرثن بالفرض) .

٥ - الحجب بالفرع الوارث المذكور : (وهو الابن وابن الابن وإن نزل) وبالأب اتفاقا ، (وبالجسد الصحيح عند أبي حنيفة ، خلافا للصالحين وللمذاهب الأخرى) .

والدليل على أحوال الشقيقات ، قول الله تعالى في آخر سورة النساء : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ، إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ، وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً ، فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ . ففي الآية الكريمة - النص على فرضي : النصف والثلثين ، وفيها التعصيب بالغير ، كما أن فيها الحجب بالابن (ويدخل تحته ابن الابن) وبالأب، وذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ ﴾ ومن لفظ (الكلالة)، وقال القرطبي : أي ليس له ولد ولا والد ، فاكفى بذكر أحدهما (٥٩) .

وأما حالة التعصيب مع الغير - أي البنات ، فدليله :
ما رواه الجماعة إلا مسلما والنسائي : عن قضاء عبد الله بن مسعود في (بنت وبنت ابن وأخت) فقال : أقضي فيها بما قضى النبي ﷺ : للبنات النصف ولابنة الابن السدس تكملة للثلثين ، وما بقي فلأخت (٦٠) .
ولهذا تقررت القاعدة : (واجعلوا الأخوات مع البنات عصبة) .
هذا والأخوات الشقيقات من ذوي الفروض كما هو ملاحظ ، أما الإخوة

(٥٩) تفسير القرطبي جـ ٦ ص ٢٨ .

(٦٠) نيل الأوطار للشوكاني جـ ٦ ص ٥٨ .

لهن فهم عصبات ، ويطلق عليهم جميعا (أولاد الأعيان) وكذا (الحواشي) ، فإذا انفردوا كان ميراثهم كأولاد الصلب ؟ للذكر الواحد فأكثر كل المال ، وللأنثى المنفردة النصف ، وللثنتين فصاعدا الثلثان ، وعند اجتماع الصنفين يكون : للذكر مثل حظ الأنثيين .

وقد نصت المادة (١٣) على ما يأتي :

(مع مراعاة حكم المادتين ١٩ و ٢٠ : (أ) للواحدة من الأخوات الشقيقات فرض النصف ، وللثنتين فأكثر الثلثان ...) .

أما المادة (١٩) فتقرر العصبات بالغير (في رقم ٣ - الأخوات لأبوين مع الإخوة لأبوين ... ويكون الإرث بينهم .. للذكر مثل حظ الأنثيين) . وفي المادة (٢٠) بيان للعصبة مع الغير ، وهن :

(الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن وإن نزل ، ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض ، وفي هذه الحالة يُعتبرون بالنسبة لباقي العصبات كالإخوة لأبوين أو لأب ويأخذون أحكامهم في التقديم بالجهة والدرجة والقوة) . وتنص المادة (٢٨) على حالة الحجب بقولها : « يَحْجُب الأخت لأبوين كلا من الابن وابن الابن وإن نزل والأب » .

المبحث الثاني عشر : في « الأخوات لأب » .

وهم أيضا (أولاد العلات) ^(٦١)، ولهن ست حالات ، منها الخمس التي للأخوات الشقيقات ، وهي :

١ - النصف : للواحدة إذا انفردت عن مثلها ، ولم يكن معها أخ لأب أو أخت شقيقة .

٢ - الثلثان : للاثنتين فأكثر عند عدم الأخ لأب ، أو الأخوات الشقيقات .

٣ - السدس : للواحدة مع الأخت الشقيقة ، تكملة للثلثين ، إذا لم يكن مع الأخت لأب أخ لأب يعصبها ، فيأخذ الباقي تعصيا .

(٦١) في اللغة : بنو العلات هم بنو رجل واحد من أمهات شتى .

٤ - **التعصيب بالغير** : إذا كان معها أخ لأب ، فيستأثران بالتركة في حالة انفردهما ، ويأخذان ما بقى من أصحاب الفروض ، فإذا استغرقت الفروض جميع التركة فلا شيء لهما .

٥ - **التعصيب مع الغير** : وهذا إذا ترك الميت فرعاً وارثاً مؤنثاً وإن نزل (كبنت وبنت ابن) .

٦ - **الحجب** : فتحجب الأخت لأب بما حُجبت به الأخت الشقيقة ، فيحجبها الفرع الوارث المذكور (الإبن وابن الإبن مهما نزل) ، وبالأب ، وتزيد بما يلي :

بالأخ الشقيق (الواحد فأكثر) ، وكذلك بالأختين الشقيقتين إلا إذا كان معها أخ لأب فيعصبها ، فلهما الباقي بعد أصحاب الفروض وأدلة توريث الأخوات لأب ، هي ذات أدلة توريث الأخوات الشقيقات ، وذلك في الحالات المشتركة بينهن .

وأما حجب الأخت لأب بالأخ الشقيق ، فلما رواه أحمد والترمذي وابن ماجه من قضاء النبي ﷺ : « أَنَّ أَعْيَانَ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ ، الرَّجُلُ يَرِثُ أَخَاهُ لِأَيِّهِ وَأُمُّهُ دُونَ أَخِيهِ لِأَيِّهِ »^(٢٢) .

وعلى هذا فالإخوة الأشقاء يحجبون الإخوة والأخوات لأب .

وقد جاءت المواد الثلاث (١٣ و ١٩ و ٢٠) في الفقرة الثانية على ميراث الأخوات لأب وحجبن :

فقى (المادة ١٣ - ب : للأخوات لأب الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود أخت شقيقة ، ولهن واحدة أو أكثر السدس مع الأخت الشقيقة) .

وفي المادة (٣/١٩) في ترتيب العصبية بالغير ... ٣ - الأخوات لأبوين مع الإخوة لأبوين ، والأخوات لأب مع الإخوة لأب - ويكون الإرث بينهم في هذه الأحوال للذكر مثل حظ الأنثيين .

وراجع المادة (٢٠) بخصوص العصبية مع الغير .

أما المادة (٢٩) فتتص على حالات الحَجْبِ بقولها : "يَحْجُبُ الْأَخْتُ لِأَبِ كُلِّ مِنَ الْأَبِّ وَالْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلَ كَمَا يَحْجِبُهَا الْأَخُ لِأَبَوَيْنِ وَالْأَخْتُ لِأَبَوَيْنِ إِذَا كَانَتْ عَصْبَةً مَعَ غَيْرِهَا طَبَقًا لِحُكْمِ الْمَادَّةِ ٢٠ ، وَالْأَخْتَانُ لِأَبَوَيْنِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ أَخٌ لِأَبٍ " .

وهذا نكون قد استوفينا الحديث عن أصحاب الفروض وأحوالهم ، ويتضح من دراستهم ما يأتي :

أولاً : يرث بالفرض فقط خمسة أشخاص هم : (الأم ، والجدة الصحيحة والزوج ، والزوجة ، والإخوة والأخوات لأم) .

ثانياً : يرث بالفرض المطلق أو التعصيب المطلق ، أو بهما معا ، اثنان فقط هما : (الأب ، والجد الصحيح) .

ثالثاً : يرث بالفرض المطلق ، أو بالتعصيب بالغير ، ثنتان هما : (البنات وبنات الابن) .

رابعاً : يرث بالفرض المطلق ، أو بالتعصيب بالغير ، أو مع الغير ، ثنتان هما : (الأخت الشقيقة والأخت لأب) .

خامساً : لا يحجب حجب حرمان بحال : البنات ، والأب ، والأم ، والزوج والزوجة ، بل ينتقل فرضهم من الأكثر إلى الأقل . أما بقية أصحاب الفروض فيحجبون تارة حجب حرمان ، وتارة حجب نقصان وإن شئت قلت : حجب كلي ، أو حجب جزئي ، قسم الله لنا من عطائه ولا حرمانا من رضائه .



الفصل الثالث

فى : العصابات

تمهيد :

العصابات جمع عصابة ، وهو الذكر من أقارب الميت ، الذى لم تدخل فى نسبته إليه أنثى ، فعصابة الرجل : أولياؤه ، أى : أبناؤه وآباؤه وقرابته لأبيه ، وسمّوا بذلك لأنهم يحيطون بالإنسان القريب ويدودون عنه ، ولأنهم عصبوا بنسبه ، أى استكفوا به^(٦٣).

والأصل فى لفظ العصابة الجمع ، وقد استعمله الفقهاء فى الواحد ، لأنه يقوم مقام الجماعة فى إحراز جميع المال .

والذكر يعصب الأنثى ، أى يجعلها عصابة ، ويطلق اللفظ على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ، ويجمع على عصابات .

والعصابة وكذلك العاصب : من ليس له سهم مقدر ، ويجوز التركة إذا انفرد بها ، أو يأخذ مابقى بعد أصحاب الفروض ، أما إذا لم يبق شيء فلا يرث شيئاً .

وقد سبق أن العصابات نوعان :

١ - عصابة نسبية : وهم أقارب الميت الذكور ، الذين لا تتوسط بينهم وبين الميت أنثى (كالأب والأخ والعم ... الخ) وقد رتبهم القانون بعد أصحاب الفروض لأن عصبوتهم حقيقة .

٢ - عصابة سببية : وهى عصابة المعتق لمن أعتقه ، وقد أخرها القانون إلى ما بعد ذوى الأرحام والرّد على أحد الزوجين لأنها قرابة حكمية .

ولما كانت العصابة النسبية تنقسم ثلاثة أقسام هى : العصابة بالنفس ، والعصابة بالغير ، والعصابة مع الغير فسوف نتناول كل قسم منها فى مبحث

(٦٣) لسان العرب لابن منظور ج ٤ ص ٢٩٦٥ .

مستقل ، ثم تتبع ذلك بمبحث رابع في الميراث بوصفين .

المبحث الأول : في العصبية بالنفس .

العاصب بنفسه هو كل ذكر لا يدخل في نسبته إلى الميت أنثى ، ولا يحتاج في التعصيب إلى غيره .

والعصابات على جهات أربع ، هم :

- ١ - جهة البنوة أو جزء الميت ، وهم : الأبناء وأبناؤهم وإن نزلوا .
- ٢ - جهة الأبوة أو أصل الميت ، وهو : الأب والجد الصحيح وإن علا .
- ٣ - جهة الأخوة أو جزء ألى الميت ، وهم : الإخوة الأشقاء ، أو لأب ، وكذلك أبناء الإخوة الأشقاء أو لأب وإن نزلوا .
- ٤ - جهة العمومة أو جزء جد الميت : وهم أعمام الميت الأشقاء ، أو الأعمام لأب ، وكذلك أعمام الجد الصحيح وإن علا ، وأبناء الأعمام وإن نزلوا .

وأصل التعصيب في الميراث قول الله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ ﴾ ثم بيان الله تعالى لنصيب الأبوين عند وجود الأولاد ، فدل على أن الأولاد يأخذون الباقي . كما دل قوله سبحانه : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً ، فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ ﴾ على أن جهة الإخوة من جهات العصبية النسبية ، كما صرحت السنة النوية بإثبات التعصيب لكل قريب من الرجال يتصل بالميت بأولوية القرابة ، في قوله ﷺ : « الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا أَبْقَتْ الْفَرَائِضُ فَلْأُولَى رَجُلٌ ذَكَرٌ » . (تنبيه) مجيء لفظ ذكر بعد رجل فيه : التنبيه على أن الرجل مقابل للمرأة لا للصبى ، وأن سبب استحقاقه هو الذكورة حيث يجوز إطلاق الرجل على الذكر والأنثى تغليظاً ، وقيل : إن ذكر صفة لأولى لا لقوله رجل ، وقيل : زيادة بيان وأن الإحاطة بجميع المال إنما تكون للذكر لا للأنثى .

كيفية ترتيب العصابات :

إذا انفرد أحد العصابات أخذ ما تبقى من أصحاب الفروض وحده ، أما

إن تعدد العصابات ، فالتقديم بقوة الجهة أولاً ثم بقرب الدرجة ، فإن اتحدت الجهة والدرجة كان التقديم بقوة القرابة وقد نظم في ذلك :

فبالجهة التقديم ، ثم بقربه وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا وإليك بيان هذا الترتيب :

أ - تقدم جهة البنوة على جهة الأبوة ، وتقدم هذه على جهة الإخوة ، وتقدم الإخوة على جهة العمومة ، وقيل في ذلك :

بنوة أبوة أخوة عمومة وذو الولا التمة

والسبب في تقديم الابن على الأب في العصابة : أن فرع الإنسان أشد اتصالاً به من أصله ، ولقول الله تعالى : ﴿ وَلَا بُؤْيُوه لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ، فقد جعل سبحانه الأب صاحب فرض بينا جعل الولد عصابة - أى يأخذ الباقي .

• ويلحق بالأبناء أبنائهم ، باعتبارهم من جهة البنوة المقدمة على جهة الأبوة .

كما تقدم الأصول من أب وجد على جهة الإخوة ، إذ أن الأصول واسطة في صلة الإخوة فتقدم عليهم في الإرث ، وهكذا .

هذا مع ملاحظة أنه في حالة مشاركة الجد للإخوة فإنه يراعى ألا يقل نصيبه عن السدس ، كما سبق بيان ذلك في حالات الجد .

ب - إذا اتحدت الجهة ، فيكون التقديم بقرب الدرجة : فيقدم الابن على ابن الابن ، والأخير على ابن ابن الابن .

كما يقدم الأب على الجد ، والأخ على ابن الأخ ، والعم على ابن العم .

ج - فإن اتحدت الجهة والدرجة كان التقديم بقوة القرابة : فيقدم من كان لأبوين على من كان لأب ، أى يقدم الأخ الشقيق على الأخ لأب ، كما يقدم العم الشقيق على العم لأب ، وهكذا .

وعلى ذلك يمكن ترتيب العصابة بالنفس في الاستحقاق على النحو التالي :

الابن - ابن الابن وإن نزل - الأب - الجد الصحيح وإن علا - الأخ

الشقيق - الأخ لأب - ابن الأخ الشقيق - ابن الأخ لأب - العم الشقيق - العم لأب - ابن عم شقيق - ابن عم لأب - عم أب شقيق - عم أب لأب - ابن عم أب شقيق - ابن عم أب لأب .

أما إن اتحدت الجهة والدرجة وقوة القرابة ، فالعصابات سواء في التعصيب ، والقسمة على عدد الرؤوس إن كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط (كما في العصابة مع الغير) أما إذا كانوا ذكورا وإناثا فللذكر مثل حظ الأنثيين حيث لا مبرر لتقدم واحد على الآخر حينئذ .

المبحث الثاني : في العصابة بالغير .

هي كل أنثى صاحبة فرض مقدر (كالبنت وبنت الابن والأخت الشقيقة أو لأب) وجد معها ذكرٌ من درجتها، فتصير به عصابة ، أي وتشاركه في العصابة.

ولا يكون هذا النوع إلا فيمن فرضها النصف عند الانفراد ، والثلاثان عند التعدد ، وقد انحصر ذلك في أربع من النساء ، هن :

١ - البنت الواحدة فأكثر مع الابن الذي من درجتها ، سواء أكان شقيقا لها أم أخاها من أبيها . أما مع ابن الابن فتكون البنت صاحبة فرض .

٢ - بنت الابن الواحدة فأكثر مع ابن الابن الذي من درجتها ، سواء أكان أخاها أم ابن عمها . وكذلك تكون مع ابن الابن وإن نزل - عصابة إذا احتاجت إليه في حالة وجود بنتين أو أكثر حصلن على الثلثين ، أما إذا لم تحتج إليه : كبنت وبنت ابن فلا يعصبتها حيث إن فرضها آنذاك السلس ، أمّا إذا كان ابن الابن أعلى درجة من بنت الابن : فإنه يحجبها من الميراث (كابن ابن مع بنت ابن ابن) .

٣ - الأخت الشقيقة فأكثر بشقيقها . أما إن كان معها أخ لأب فللواحدة النصف وللبأكثر الثلثان .

٤ - الأخت لأب مع الأخ لأب ، سواء أكان شقيقا لها أم لا ، وهذا بالنظر للميت ، فقد يوجد أخت لأب مع أخ لأب بالنسبة للمورث، والحال أنهما (أي الأخت والأخ لأب) شقيقان .

أما الأنثى التى لا فرض لها وأخوها عصبية ، فلا تصير به عصبية ، لأنها ليست صاحبة فرض ، مثال ذلك : العمة مع العم ، وبنت العم مع ابن العم ، وبنت الأخ مع ابن الأخ ، فلا تصير أى منهن عصبية بأخيها .

ذلك أن الرجولة هى الأصل فى التعصيب ، فلا يكون العصبية فى الأصل إلا رجالاً ، ولا يكون النساء عصبية إلا عندما تكون الواحدة منهن صاحبة فرض ، كأن كان معها أخ لها ، أو فى منزلة الأخ ، فتكون عصبية به ، لكى تكون النسبة التى قدرها الشارع قائمة ، وهى أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ، إذ لو أعطيت صاحبة الفرض فرضها لأدى ذلك إلى أن تكون أكثر منه ، أو لا يأخذ هو شيئاً ، وهى تأخذ ، فجعلت عصبية به . وفى غير هذا صورة استثنائية قامت فيها الأنثى مقام الرجل ، لورود النص بذلك ، وهى حالة الأخوات الشقيقات أو الأب مع الفرع الوارث المؤنث^(٦٤) ، وهى الحالة الآتية :

المبحث الثالث : العصبية مع الغير :

وهى كل أنثى صاحبة فرض تحتاج فى التعصيب إلى غيرها ولا تشاركه فى العصبية ، ولها حالتان فقط :

١ - الأخت الشقيقة ، واحدة فأكثر مع : البنت فأكثر ، أو بنت الابن فأكثر وتصبح الأخت الشقيقة التى تصير عصبية مع البنت ، أو بنت الابن ، كأخ شقيق ، فتحجب الإخوة والأخوات لأب مطلقاً .

٢ - الأخت لأب ، واحدة فأكثر ، كذلك مع بنت أو بنات ، أو بنت ابن أو بنات ابن ، فالباقي عن البنت أو أكثر أو بنت الابن فأكثر ، يكون للأخت أو للأخوات لأب بالتعصيب معهن . وتصير الأخت لأب التى صارت عصبية مع الغير (أى البنت أو بنت الابن) كأخ لأب ، فتحجب ابن الأخ الشقيق ، وكذلك من بعده من العصبيات .

والأصل فى جعل الأخوات الشقيقات أو لأب عصبية مع البنات أو بنات الابن ، القاعدة المقررة : (اجعلوا البنات مع الأخوات عصبية) بعد قضاء

(٦٤) الإمام محمد أبو زهرة ، أحكام التركات والموارث ، ص ١٨٢ .

النبي - ﷺ - للأخت مع البنت وبنت الابن بما بقى .
أما إن كان مع الأخت (الشقيقة أو لأب) أخوها ، فإنها تصير عصبه
بالغير ، لا مع الغير ، ويكون الباقي بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

وعلى ذلك :

فلو مات عن : بنت ، وبنت ابن ، وأخت شقيقة ، وأخ لأب .
فللبنت النصف ، ولبنت الابن السدس تكملة للثلثين ، وللأخت الشقيقة
الباقي ، ولا شيء للأخ لأب لحجبه بالشقيقة لكونها عصبه مع البنات .
ولو مات عن : بنتين ، وأخت لأب ، وعم .

كان للبنتين الثلثان ، وللأخت لأب الباقي تعصيا ، ولا شيء للعم لحجبه
بالأخت لأب .

هذا وقد جاء القسم الثاني (فى الإرث بالتعصيب) من الباب الثانى (فى
أسباب الإرث وأنواعه) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ، شاملا للمواد
من (١٦ إلى ٢٢) ، وذلك على النحو التالى :

أ - المادة (١٦) : إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض أو وجد ولم
تستغرق الفروض التركة كانت التركة أو ما بقى منها بعد الفروض للعصبة
من النسب ، والعصبة من النسب ثلاثة أنواع :

١ - عصبه بالنفس .

٢ - عصبه بالغير .

٣ - عصبه مع الغير .

ب - المادة (١٧) : للعصبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض
فى الإرث على الترتيب الآتى :

١ - البنوة : وتشمل الأبناء وأبناء الابن وإن نزل .

٢ - الأبوة : وتشمل الأب والجدة الصحيح وإن علا .

٣ - الإخوة : وتشمل الإخوة لأبوين ، والإخوة لأب ، وأبناء الأخ
لأبوين ، وأبناء الأخ لأب وإن نزل كل منهما .

٤ - العمومة : وتشمل أعمام الميت ، وأعمام أبيه ، وأعمام جده الصحيح وإن علا سواء أكانوا لأبوين أم لأب ، وأبناء من ذكروا وأبناء آبائهم وإن نزلوا.

ج - المادة (١٨) : إذا اتحدت العصبة بالنفس في الجهة كان المستحق للإرث أقربهم درجة إلى الميت . فإذا اتحدوا في الجهة والدرجة كان المتقدم بالقوة : فمن كان ذا قرابتين للميت قدم على من كان ذا قرابة واحدة . فإذا اتحدوا في الجهة والدرجة والقوة كان الإرث بينهم على السواء . أما المادتان (١٩ و ٢٠) فقد سبق بياهما في حالات : البنات وبنات الابن، والأخوات الشقيقات أو لأب ، حيث تنص المادة (١٩) على العصبة بالغير، بينما تنص المادة (٢٠) على العصبة مع الغير .

كذلك سبق بيان المادة (٢١) وهي خاصة باجتماع الأب أو الجد مع البنت أو بنت الابن وإن نزل ، حيث يستحق الأب أو الجد السدس فرضاً والباقي تعصيباً.

أما المادة الأخيرة رقم (٢٢) فهي خاصة باجتماع الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب ، وقد سبق التعرض لها عند بيان حالات الجد . وإليك - بعد أن فهمت موضوع العصبية - ما قاله الإمام الرحي في منظومته عن التعصيب :

وحق أن نـشـرـع في التـعـصـيب	بكل قول موجز مصيب
فكل من أحـرـز كل المـال	من القـرـابـات أو المـوالـي
أو كان ما يـفـضـل بـعـد الفـرض لـه	فهو أخو العـصـوبـة المـفـضـلـة
كالأب والجد وجد الجد	والابن عند قـرـبـه والبـعـد
والأخ وابن الأخ والأعمام	والسيد المـعـتـق ذـي الأـنـعـام
وهكذا بنوهم جميعاً	فكن لما أذكـره سـمـيـعاً
وما لذي البـعـد مـع القـرـيـب	في الإرث من حـظ ولا نصيب
والأخ والعـم لأم وأب	أولى من المـدلى بشـطـر النـسـب
والابن والأخ مـع الإنـسـانـات	يعصباهن في المـيـسـرات

والأخوات إن تكن بنات فهن معهن معصبات
وليس في النساء طراً عصبية إلا التي مئت بعق الرقبة

المبحث الرابع : في الميراث بوصفين .

بعد أن بينا أصحاب الفروض وأصحاب العصبات ، فإنه يبدو سؤال
يطرح نفسه ، وهو : ما الحكم إذا اجتمع في شخص ما وصفان كل منهما
موجب لاستحقاقه في الميراث ؟

وموضوع هذا المبحث هو الإجابة عن ذلك السؤال : فهذا الشخص
يرث بالوصفين معا ، حيث يصلح كل منهما لأن يكون سببا للإرث بانفراده ،
ويكون الوارث حيثئذ مثل شخصين مختلفين حيث اختلف الوصف الموجب
للتوريث .

ومن أمثلة ذلك :

١ - ماتت عن : زوج هو ابن عم في ذات الوقت ، وأخ لأم .
فللزوجة النصف فرضا ، ولأخ الأم السدس فرضا ، والباقي لابن العم
الذى هو الزوج (تعصيا) .

٢ - مات عن : أخ لأم (وهو ابن عم في ذات الوقت) .

فله السدس فرضا والباقي تعصيا .

أما إذا تعددت القرابة مع اتحاد الوصف الموجب للميراث (كأم أم
الأب) التى تكون (أم أم الأم) فإنها لا ترث غير السدس فرضا لأنها تستحقه
بكونها (جدة) ولا ينظر هنا لتعدد القرابة ، فذات قرابتين مثل ذات قرابة
واحدة (وراجع في ذلك الفقرة الثانية من المادة ١٤ فيما سبق) وذلك ما
نصت عليه المادة السابعة من الباب الثانى ، ففى عجزها : « فإذا كان لوارث
جهتا إرث ورث بهما معا مع مراعاة أحكام المادتين ١٤ و ٣٧ » .

وقد سبق بيان المادة (١٤) ، أما المادة (٣٧) فنصها أنه : لا اعتبار لتعدد
وجهات القرابة فى وارث من ذوى الأرحام إلا عند اختلاف الحيز (وسياق
الحديث عن ميراث ذوى الأرحام فى الباب الرابع) .

أما إن حجبت جهتها الميراث فإن الشخص لا يرث آنذاك ، ومثاله : لو مات عن : بنت ، وعم ، وابن عم هو أخ من أم .

فإن : للبنت النصف فرضا ، والباقي للعم تعصيا ، ولا شيء لابن العم ، بالنظر لكونه أختا من أم بجهة الفرض لحجبه بالبنت ، ولا لكونه ابن عم بجهة التعصيب لحجبه بالعم .

وإن حجبت إحدى الجهتين دون الأخرى ورث بها فقط ، ومثاله : لو مات عن : بنت ، وابنى عم أحدهما أخ من أم .

فإن : للبنت النصف فرضا ، ولابنى العم الباقي تعصيا بالسوية بينهما ، ولا ليرث لابن العم الذى هو أخ من الأم بجهة الفرض لحجبه بالبنت .

ولو ماتت عن : زوج هو ابن عم ، وعم .

فإن : للزوج النصف فرضا ، ولا شيء له تعصيا لحجبه بالعم ، وللعلم الباقي تعصيا .

